مجلة شهرية، محكمة متعددة التخصصات
تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم
القانونية، الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

Issue Eleven العدد الثاني عشر

June 2026 يوليوز

e-ISSN : 3085 - 5039 : الرقم المعياري الدولي

Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

12

مجلة المقالات الدولية

العدد الثاني عشر يوليوز 2026

e-ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية
INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر مجلة المقالات الدولية أن تقدم لقرائها وباحثيها العدد الثاني عشر، الصادر في يوليوز 2026، مواصلة لمسيرتها في دعم البحث الأكاديمي الرصين والنشر العلمي الموثوق.

وتعتز المجلة بفهرستها ضمن معامل التأثير العربي (AIF) واستمرار إدراجها ضمن International Scientific Indexing (ISI). واستجابة لطلبات الباحثين، توفر المجلة حاليا خاصية النشر الفوري للأبحاث المقبولة بعد استكمال إجراءات التحكيم العلمي.

وبهذه المناسبة، تجدد المجلة التزامها بالتحكيم الدقيق وأخلاقيات البحث ومعايير الجودة والشفافية والله ولي التوفيق.

رئيس التحرير

.

Arab Impact Factor

INTERNATIONAL Scientific Indexing

ISSN INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

OPEN ACCESS ORCID

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

IAJ

مجلة علمية، شهرية، محكمة متعددة التخصصات، تعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية.

الرقم المعياري الدولي: ISSN : 3085 - 5039 رقم الصحافة : Press number: 2025 / 1 العدد 12 يوليو 2026

اللجان العلمية

أنس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو

نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي

نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء عضو المجلس الدستوري سابقا مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري

أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي

أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

د. مهند العيساوي

مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. المهدي منشيد

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية واالقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

Riccardo Pelizzo

نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزاربايف بكازاخستان

دة. وفاء الفيلالي

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي جامعة محمد الخامس بالرباط

دة. صليحة بوعكاكة

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن

أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا

أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. زكرياء أقنوش

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. أحمد أعراب

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد ملاح

أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. عبد الحي الغربة

أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

محتويات العدد

3-28	**La sécurité juridique des demandeurs de clémence en droit marocain de la concurrence** Mohamed HAMMOUMI & Fouad BENDIAB
29-52	**Think Tanks et Conditionnalité Migratoire dans le Partenariat UE–Maroc Entre expertise et fabrication des politiques publiques** Hicham BOUISFI & Mohammed MOUILHA
53-67	**الجريمة الخوارزمية وتحديات الإسناد الجنائي: دراسة نقديّة لمسؤولية الكيانات الذكية في التشريع المغربي والمقارن** محمد بن أحمد
68-84	**La transformation des modèles d'évaluation d'entreprise à l'ère de l'IA générative : vers une reconnaissance du capital algorithmique** Louhmadi Abdeljalil & El Fethouni Aziz
85-96	**حق تقديم الملتمسات في مجال التشريع بالمغرب: دراسة تحليلية في الشروط القانونية وتحديات التنزيل العملي** فهد كرطيط
97-117	**دور اللاتمركز الإداري في تنزيل الجهوية المتقدمة بالمغرب:تحديات و آفاق التنمية المندمجة** عثمان الحجيري
118-137	**المساهمة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب في إطار التعاون العربي والغربي: دراسة تحليلية** رشيد دوهبي

International Articles Journal
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Issue 12 July 2026
IAJ
مجلة المقالات الدولية
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 12 يوليو 2026

المساهمة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب في إطار التعاون العربي والغربي: دراسة تحليلية

Morocco's Contribution to Counterterrorism within the Framework of Arab and Western Cooperation: An Analytical Study

رشيد دوهبي
دكتور في القانون العام،
جامعة عبد المالك السعدي بطنجة.

DOUHBI Rachid
Doctor of Public Law,
Tetouan, Abdelmalek Essaadi University, Tangier.

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة المساهمة المغربية في مكافحة الإرهاب في إطار الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين، وتبرز أن المغرب منذ أحداث الدار البيضاء سنة 2003 اعتمد مقاربة شمولية تجمع بين الأبعاد الأمنية والقضائية والدبلوماسية والتنموية. وعلى المستوى العربي ساهم في دعم آليات العمل العربي المشترك وتطوير التعاون الأمني والقضائي. أما دوليا فقد عزز شراكاته مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في مجالات تبادل المعلومات والتكوين الأمني ومكافحة الإرهاب العابر للحدود، وتخلص الدراسة إلى أن التجربة المغربية تمثل نموذجا إقليميا ناجحا يقوم على التكامل بين الأمن والتعاون الدولي والإصلاحات المؤسسية.

الكلمات المفتاحية:

مكافحة الإرهاب – التعاون الأمني- الأمن الدولي- التطرف العنيف.

Abstract:

This study examines Morocco's contribution to counterterrorism within the framework of international and regional efforts aimed at strengthening international peace and security. It highlights that, since the Casablanca attacks of 2003, Morocco has adopted a comprehensive approach combining security, judicial, diplomatic, and developmental dimensions. At the Arab level, Morocco has contributed to strengthening mechanisms of joint Arab action and enhancing security and judicial cooperation. Internationally, it has reinforced its partnerships with the European Union and the United States in intelligence sharing, security training, and combating transnational terrorism. The study concludes that the Moroccan experience represents a successful regional model based on the integration of security, international cooperation, and institutional reforms.

Keywords :

Counter Terrorism -Security Cooperation- International Security- Violent Extremism.

مقدمة

أضحى الإرهاب خلال العقود الأخيرة من أبرز التحديات الأمنية والاستراتيجية التي تواجه المجتمع الدولي، بالنظر إلى ما شهده من تطور نوعي على مستوى أساليبه ووسائله ومجالات انتشاره. فبعد أن كان يُنظر إليه باعتباره ظاهرة محلية أو إقليمية مرتبطة بظروف سياسية واجتماعية محددة، تحول بفعل العولمة والثورة التكنولوجية وتنامي شبكات الاتصال الحديثة إلى تهديد عابر للحدود قادر على استهداف أمن الدول واستقرار المجتمعات ومصالحها الحيوية في مختلف أنحاء العالم، وقد ساهمت هذه التحولات في بروز ما أصبح يعرف بعولمة الإرهاب، حيث لم تعد التنظيمات الإرهابية تقتصر على نطاق جغرافي معين، بل أصبحت تعتمد شبكات دولية معقدة للتجنيد والتمويل والتخطيط والتنفيذ، مستفيدة من التطور المتسارع في وسائل الاتصال والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

وأمام تنامي هذه الظاهرة واتساع تداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية برز إدراك دولي متزايد بأن مكافحة الإرهاب لم تعد مسؤولية دولة بعينها وإنما أصبحت مسؤولية جماعية تقتضي تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين الدوليين والإقليميين، ومن ثم شهد العالم خلال العقود الأخيرة زخما غير مسبوق في مجال إبرام الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتطوير آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز التعاون الأمني والقضائي وتنسيق الجهود الرامية إلى تجفيف منابع الإرهاب وملاحقة شبكاته العابرة للحدود، وقد تعزز هذا التوجه بشكل أكبر عقب الهجمات الإرهابية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 شتنبر 2001 والتي شكلت نقطة تحول كبرى في إدراك المجتمع الدولي لطبيعة التهديد الإرهابي وأبعاده العالمية.

وفي هذا السياق الدولي المتسم بتعاظم التحديات الأمنية انخرطت المملكة المغربية بشكل فعال في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف انطلاقا من قناعتها الراسخة بأن الأمن والاستقرار يشكلان شرطا أساسيا لتحقيق التنمية وضمان السلم الاجتماعي، وقد تعزز هذا التوجه بشكل ملحوظ عقب الأحداث الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء في 16 ماي 2003 والتي شكلت منعطفا حاسما في السياسة الأمنية المغربية حيث دفعت السلطات العمومية إلى اعتماد مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد لمواجهة الإرهاب تجمع بين البعد الأمني والقانوني والقضائي وبين الأبعاد الوقائية والتنموية والفكرية والدينية.

وانطلاقا من التزامها بالمساهمة في صيانة الأمن والسلم الدوليين باعتبارهما من المقاصد الأساسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة عملت المملكة المغربية على الانضمام إلى مختلف الاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب كما حرصت على تعزيز تعاونها الثنائي ومتعدد الأطراف مع العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد شمل هذا التعاون مجالات متعددة من بينها تبادل المعلومات

والخبرات الأمنية والتنسيق القضائي وتدريب الكفاءات ومكافحة تمويل الإرهاب فضلا عن المساهمة في المبادرات الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

وتكتسي التجربة المغربية أهمية خاصة بالنظر إلى خصوصية موقع المغرب الجيوسياسي وانتماءاته العربية والإفريقية والمتوسطية الأمر الذي مكنه من الاضطلاع بدور محوري في بناء جسور التعاون بين مختلف الفضاءات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب، كما أن المقاربة المغربية تميزت بتبني رؤية شمولية تعتبر أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تقتصر على المعالجة الأمنية الصرفة بل تستوجب أيضا معالجة الأسباب العميقة المؤدية إلى التطرف من خلال تعزيز التنمية البشرية وترسيخ قيم الاعتدال والوسطية وتحصين المجتمع ضد مختلف أشكال التطرف والعنف

وتعتمد هذه الورقة على المنهج التحليلي باعتباره الأنسب لتفسير مرتكزات المقاربة المغربية في مكافحة الإرهاب وتقييم أبعادها المختلفة، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي لرصد تطور هذه المقاربة ومكوناتها المؤسساتية والعملية. وتنطلق من إشكالية مركزية تركز على رصد حدود مساهمة المقاربة المغربية الشمولية في مكافحة الإرهاب، القائمة على التكامل بين البعد الأمني والأبعاد التنموية والفكرية، في تعزيز فعالية الجهود الوطنية وترسيخ التعاون الإقليمي والدولي؟

وعليه تطرح هذه الإشكالية جملة من التساؤلات المركزية من أبرزها:

ما هي أهم مظاهر وأبعاد المساهمة المغربية في الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب؟ وكيف وظف المغرب آليات التعاون العربي والغربي لتعزيز فعالية سياساته الأمنية في هذا المجال؟

وإلى أي حد ساهم التنسيق الأمني والقضائي وتبادل المعلومات والخبرات في الحد من التهديدات الإرهابية؟ ثم ما حدود المقاربة الأمنية في مواجهة الإرهاب، وما مدى أهمية المقاربات الوقائية والتنموية في بناء استراتيجية مستدامة لمكافحة هذه الظاهرة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة سيتم تحليل هذا الموضوع من خلال المحورين التاليين:

أولا: التعاون المغربي-العربي في مجال مكافحة الإرهاب

ثانيا: التعاون المغربي-الغربي في مناهضة الإرهاب

أولا:

التعاون المغربي-العربي في مجال مكافحة الإرهاب

يأتي التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب في إطار إدراك الدول العربية لأهمية مواجهة هذه الظاهرة بشكل جماعي، لأن المواجهة الفردية لن تكون ذات أثر فعال، خصوصا بعدما أصبحت المنظمات الإرهابية عبارة عن شبكات عنكبوتية، الأمر الذي جعل المغرب وباقي الدول العربية الأخرى ينخرط مبكرا في الاستراتيجية العربية لمواجهة الإرهاب، من هذا المنطلق نتساءل عن مستويات العمل العربي المشترك لمواجهة الإرهاب؟

1-دور مجلس وزراء الداخلية العرب

يعد مجلس وزراء الداخلية العرب أحد المحاور الأساسية لعملية التنسيق العربي-العربي في مواجهة الإرهاب، وقد نشأت فكرة المجلس خلال المؤتمر الوزاري الأول لوزراء الداخلية العرب الذي عقد بالقاهرة عام 1977، حيث صادق المؤتمر الثالث المنعقد بالرياض عام 1982 على النظام الأساسي للمجلس بعد عرضه على مجلس الجامعة العربية، وقد عقد المجلس أول قمة له في الدار البيضاء في دجنبر 1982[1]، مما يؤكد مدى الاستعداد المغربي الدائم للنهوض بالشؤون العربية والمساهمة في رفاهية واستقرار وأمن المنطقة العربية.

ومع تصاعد موجة الإرهاب في عدد من الدول العربية خصوصا مصر وتونس، تنامت الجهود العربية للتصدي لجرائم الإرهاب وكانت بداية التعاون الحقيقي في الاجتماع العاشر للمجلس في يناير 1993، اقترحت فيه مصر ضرورة وضع استراتيجية أمنية عربية خاصة لمواجهة الإرهاب (أ)، كما تم التوقيع من طرف وزراء الداخلية العرب لنفس الغرض، على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (ب).

أ- الاستراتيجية الأمنية العربية

أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثانية التي انعقدت بالعراق، بقراره رقم 18 بتاريخ 7 دجنبر 1983 الاستراتيجية الأمنية العربية التي تهدف إلى تحقيق التكامل الأمني العربي، ومكافحة الجريمة

[1]- أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الأوروبي باريس 1998، ص: 252.

بكل أشكالها وصورها القديمة والمستحدثة والحفاظ على أمن الوطن العربي، وحمايته من المحاولات العدوانية للإرهاب والتخريب الموجه من الداخل والخارج[2].

وللغاية نفسها أصدر مجلس جامعة الدول العربية في 1988، قرارا بتشكيل لجنة من ممثلي الدول العربية وبمشاركة الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، لوضع تصور عربي مشترك يحدد الأبعاد والأحكام والسياسات التي ينبغي أن يستند إليها تحديد مفهوم الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرير، خصوصا بعد نجاح مصر وتونس والمغرب في إدراج الإرهاب لأول مرة على جدول أعمال المجلس، وقد جاء هذا التطور بعد تحول بعض الدول عن موقفها المتحفظ بشأن الجماعات السياسية المستترة بالدين[3].

وتبعا لذلك انعقد المجلس في اجتماعه التاسع بتونس في يناير 1992، الذي تضمن بيانه الختامي ما يلي:

-إدانة كل أعمال وطرق وممارسات الإرهاب أيا كان مصدرها وأيا كانت أسبابها وأغراضها.

-تعزيز التعاون بين الدول العربية، في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة وجرائم الجماعات والمنظمات الإرهابية، وقياداتها وعناصرها، وذلك وفقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل طرف.

-تدعيم التعاون والتنسيق الثنائي، أو المتعدد الأطراف بين دول الجوار التي تعاني من مشاكل جرائم الإرهاب بصورة متشابهة أو مشتركة[4].

وقد ساهم المغرب بانتظام في جهود التعاون العربي ولاسيما في اعتماد مجلس وزراء الداخلية العرب في دورته الثالثة عشر (يناير 1996)، مدونة سلوك للدول أعضاء المجلس لمكافحة الإرهاب، وقد عبرت المدونة عن القلق العميق الذي يساور الدول العربية من استمرار الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها والاقتناع بضرورة مكافحتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والعربية كما تؤكد هذه المدونة على ضرورة التمييز بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني[5].

---

[2]- أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الطبعة الأولى 1423/2002.
[3]- أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، المرجع السابق، ص: 253-254.
[4]- عبد الصمد سكر، التعاون الدولي الأمني في مكافحة الجرائم المعاصرة، القاهرة 1998 ص: 132.
[5]- أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، المرجع السابق، ص: 196.

أما المادة الخامسة من هذه المدونة، فقد أكدت على ضرورة وأهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدات المتبادلة في مجال إجراءات التحري والقبض على الأشخاص الهاربين المتهمين بجرائم إرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم، وقد وقع المغرب على مدونة السلوك الخاصة بمكافحة الإرهاب من طرف وزير الداخلية.

إلى جانب هذه الخطوة الهامة، أقر مجلس وزراء الداخلية العرب في يناير 1998، الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، حيث كان المجلس قد قرر في دورته الثالثة عشر عام 1996 تشكيل لجنة عمل تسند إليها مهمة وضع الصيغة النهائية لمشروع الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الدفاع عن الصورة الحقيقية للعروبة والإسلام، والحفاظ على أمن واستقرار العالم العربي، وتوفير أمن الفرد داخله وضمان أمن شخصه، حريته، حقوقه وممتلكاته[6]، وتركز هذه الاستراتيجية على التدابير الوقائية وعلى تحديث التشريعات وتضمينها تجريما للأنشطة الإرهابية وعقوبات رادعة لها، وعلى تحديث جهاز الأمن وتطوير أساليب عمله بزيادة تبادل المساعدات القانونية والقضائية والشرطية.

وما تنبغي الإشارة إليه أيضا هو أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم اعتمادها في 1998، تعتبر برنامجا شاملا وناجعا لمكافحة الإرهاب، شريطة تفعيل كل مقتضياتها، فما هي إذن استراتيجية هذه الاتفاقية لمكافحة الإرهاب؟

ب- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

في خطوة تعد الأولى من نوعها على صعيد العمل العربي المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، تم في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يوم الأربعاء 22 مارس 1998 التوقيع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتي تعتبر نقلة نوعية رائدة في نطاق الجهود التي يبذلها مجلسا وزراء الداخلية والعدل العرب لمحاربة ظاهرة الإرهاب، التي أصبحت تهدد أمن وسلامة البلدان والشعوب العربية بشكل متزايد[7].

ورغم أن المغرب كان من الدول السباقة إلى التوقيع على هذه الاتفاقية من طرف وزيرا الداخلية والعدل نيابة عن المملكة المغربية، في نفس تاريخ إيداعها بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية أي في 22

[6]- عبد الصمد سكر، المرجع السابق ص: 140-141.
[7]- أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، المرجع السابق، ص: 199.

مارس 1998، إلا أنه لم يصادق عليها بصفة نهائية إلا في 22 نونبر 2001[8]، أي بعد أحداث 11 شتنبر 2001 التي جعلت مكافحة الإرهاب تصير ثقافة القرن الجديد.

وفيما يتعلق بجوانب التعاون العربي في مجال الأمن فقد تضمن الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الاتفاقية: أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب والتي يمكن إجمالها كالتالي:

-تدابير منع ومكافحة الإرهاب: تتعهد الدول حسب المادة الثالثة من الفرع الأول بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها، والتزاما بذلك ستعمل على الحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحا لتخطيط أو تنفيذ الجرائم الإرهابية، تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة وفقا لسياستها الإعلامية، تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ لمنع حالات التسلل منها...إلخ.

-التعاون العربي لمكافحة الإرهاب (الفرع الثاني من الفصل الأول من الاتفاقية): وذلك عن طريق تبادل المعلومات حول أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقياداتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها...وكذا من خلال تبادل الخبرات من دراسات وبحوث خاصة بمكافحة الإرهاب، توفير المساعدات الفنية المتاحة لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة.

-التعاون في المجال القضائي: حيث تتعهد الدول المتعاقدة بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم في الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمها من أي من هذه الدول، كما يمكن لكل دولة متعاقدة أن تطلب من أية دولة أخرى متعاقدة، القيام في إقليمها نيابة عنها بأي إجراء قضائي متعلق بدعوى ناشئة عن جريمة إرهابية[9].

إن هذه الاتفاقية تحتوي على قواعد عمل، وأسس تنظيمية وقانونية تعتبر إنجازا في محاصرة ظاهرة الإرهاب والحد من انتشارها، كما تشكل خلاصة الفكر العربي الأمني والقضائي، ألا أن المشكلة تكمن في عدم تفعيل بنود هذه الاتفاقية بنفس القوة والثبات التي تم بها التوقيع عليها، وهذه هي أزمة العالم العربي بكل مكوناته، يسارع إلى التوقيع والمصادقة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات تاركا إياها في الرفوف للذكرى فقط.

[8]- نشرت في الجريدة الرسمية رقم 4992 الصادر يوم الخميس 4 أبريل 2002.
[9]- أنظر النص الكامل للاتفاقية في الملحق.

2- دور مجلس وزراء العدل العرب

كانت بداية اهتمام مجلس وزراء العدل العرب-الذي يعتبر المغرب عضوا فاعلا فيه منذ تأسيسه في إطار جامعة الدول العربية-بقضية الإرهاب سنة 1993، حيث دعا المجلس في اجتماعه التاسع في أبريل من ذلك العام إلى ضرورة صياغة اتفاقية عامة لمنع التطرف، وقد تم تشكيل لجنة فنية تحت إشراف المجلس تتولى إعداد مشروع هذه الاتفاقية بتعاون مع اللجنة الفنية التي تم تشكيلها من قبل وزراء الداخلية العرب، وقد أفرزت مجهودات هاتين اللجنتين ما يعرف بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها من طرف وزراء الداخلية والعدل العرب بتاريخ 22 مارس 1998 بالقاهرة[10].

إن مكافحة الإرهاب تعتبر من صلب انشغالات وزارات العدل خصوصا فيما يتعلق بتنسيق جهود التعاون القضائي فيما يخص إجراءات التسليم والإنابة القضائية التي تشرف عليها وزارة العدل من بدايتها إلى نهايتها الأمر، الذي يؤكد مدى حاجة الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب إلى تعاون وزارات العدل فيما بينها خاصة فيما يتعلق بتبسيط وتسريع وثيرة الإجراءات القضائية المتصلة بالإرهاب[11]، ومما يزيد من الحاجة إلى مجهودات هذه الوزارات، هو أن الاتفاقية العربية الخاصة بمكافحة الإرهاب-السالفة الذكر- ركزت في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب على تكثيف التعاون بين الدول المتعاقدة في المجال القضائي، وإلى جانب مجهودات المجلس السالف الذكر نجد مجلس وزراء الإعلام العرب الذي لا يقل دوره في مجال مكافحة الإرهاب عن سابقه، وقد كانت البداية الحقيقية للتعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام منذ 1993 عندما ناقشت اللجنة الدائمة للإعلام العربي-التي يعتبر المغرب عضوا فيها منذ 1980-تقريرا هاما تحت عنوان "دور الإعلام العربي إزاء ظاهرة التطرف والإرهاب[12]، والذي تم تفعيله في الدورة 26 لهذه اللجنة في يناير 1994 التي عقدت بالقاهرة حيث قرر مجلس وزراء الإعلام ضرورة وضع آليات عملية لمواجهة التطرف، ومن أبرزها توعية الرأي العام داخل الوطن العربي وخارجه بمخاطر الإرهاب وتبصير المجتمعات العربية من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة بمسؤولياتها نحو حماية الأجيال الناشئة من السقوط في براثن الإرهاب مع التأكيد على ضرورة التنوير الديني لتقديم الإسلام في صورته

[10]- أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، المرجع السابق، ص: 256-257.
[11]- أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، المرجع السابق، ص: 206-207-.
[12]- أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، المرجع السابق، ص: 209.

الصحيحة السمحة بعيدا عن روح التعصب، وأخيرا تكثيف البرامج الإعلامية التي تبرز خطورة الإرهاب على المكونات الرئيسية للاقتصاد العربي[13].

وفي 4 شتنبر 1995 عقد أول مؤتمر للإعلام الأمني العربي في تونس، الذي يعتبر نقلة نوعية في مجال تدعيم التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أقر هذا المؤتمر استراتيجية إعلامية عربية للتوعية الأمنية، من خلال تعزيز أنشطة الإعلام الأمني وتنسيقها مع الأنشطة الإعلامية في كل دولة.

وفقا لسياستها الإعلامية، وذلك بغية كشف أهداف الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وإحباط مخططاتهم وبيان مدى خطورتها على الأمن والاستقرار، وكذا من خلال إنشاء قاعدة بيانات لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالعناصر والجماعات والحركات الإرهابية مع العمل على تحديث هذه الأجهزة بين الفينة والأخرى[14].

نافلة القول إن الدول العربية وعلى رأسها المغرب، تكون دائما سباقة إلى عقد الاجتماعات وإبرام الاتفاقيات وتنظيم المؤتمرات والندوات، إلا أنها في المقابل تتأخر في تفعيل مقتضيات هذه النصوص، فالمغرب مثلا وقع على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في سنة 1998، إلا أنه لم يصادق عليها إلا سنة 2001 في إطار الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب التي تزعمتها أمريكا بعد أحداث 11 شتنبر التي استهدفتها.

ويتضح من خلال استعراض آليات التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب أن المغرب اضطلع بدور فاعل في بلورة وتعزيز العمل العربي المشترك، سواء عبر مساهمته في إعداد الاستراتيجيات الأمنية العربية، أو انخراطه في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، أو مشاركته في جهود التنسيق الأمني والقضائي والإعلامي. وقد أسهمت هذه الآليات في إرساء إطار مؤسساتي وقانوني للتعاون العربي، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات وتنسيق الجهود الوقائية والزجرية. غير أن فعاليتها ظلت محدودة بفعل تفاوت الإرادة السياسية بين الدول العربية، وتباين التشريعات الوطنية، وضعف آليات التنفيذ والمتابعة، فضلاً عن بطء تفعيل الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات والاستراتيجيات العربية. وعليه، فإن نجاح التعاون العربي في مكافحة الإرهاب يظل رهيناً بالانتقال من مرحلة إقرار النصوص والآليات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، وتعزيز التنسيق العملياتي والقضائي بما يواكب تطور التهديدات الإرهابية العابرة للحدود.

[13]- الرفاعي طاهر فلوس، التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 2000، ص: 37.
[14]- الرفاعي طاهر فلوس، المرجع السابق، ص: 39.

ثانيا:

التعاون المغربي-الغربي في مناهضة الإرهاب

إن امتدادات المغرب الإفريقية، الإسلامية والعربية، من خلال إطلاله على واجهتين بحريتين وقربه من أوربا... كلها اعتبارات جعلت المغرب يحظى باهتمام كبير من طرف الغرب منذ أقدم العصور، وها هو الآن أي الغرب يراهن على المغرب في مكافحة العديد من الظواهر الخطيرة التي تهدد المجتمع الدولي وأهمها الإرهاب الدولي.

فما هو أوجه التعاون المغربي-الغربي في مجال مكافحة الإرهاب؟

1-التعاون المغربي-الأوربي

لقد كان لأحداث 11 شتنبر 2001 الأثر الكبير في الاستراتيجية الدولية في العالم ككل وفي منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص، بحيث أصبحت عاملا مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الأوربي والمغرب إذ استحوذت مكافحة الإرهاب والهجرة السرية على جل المحادثات المغربية الأوربية، صحيح أن التعاون الأمني بين المغرب وأوروبا يعود إلى مسلسل برشلونة 1995 الذي يعتبر الأرضية الصلبة التي بموجبها سيتم تنسيق السياسات وتوحيد المخططات لمجابهة موحدة ومعقلنة لمختلف الإشكالات الأمنية التي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن المتوسطي وللأمن الأوربي على وجه خاص، والتي يمكن إجمالها في التطرف الديني، الهجرة السرية، أسلح الدمار الشامل[15]...

إلى جانب التعاون الأمني المغربي مع دول الاتحاد الأوربي في إطار مسلسل برشلونة الذي تمخضت عنه اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، عمل المغرب منذ أحداث 11 شتنبر 2001 على التأكيد على إدانته المطلقة للإرهاب ودعمه اللامشروط للجهود الدولية المبذولة في سبيل استئصال هذه الظاهرة الأخيرة من جذورها، ولهذا الغرض وبمبادرة من المغرب عقد المنتدى الأورو-متوسطي دورته الأولى بالمغرب يومي 25 و 26 أكتوبر 2001، الذي كان موضوعه الأساسي هو أحداث 11 شتنبر وانعكاساتها على الدول الأورو متوسطية، حيث تم تبادل وجهات النظر حول الوضعية الجديدة والتفكير في وسائل تقوية التعاون المتوسطي في السياق

[15]- سمير صارم، أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، بيروت 2000، ص: 190.

الدولي الجديد، بالإضافة إلى توجيه رسالة موقعة من طرف الدول الأور متوسطية المشاركة في المنتدى حول الاستعداد للانخراط في جهود مكافحة الإرهاب[16].

أما على مستوى الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، نجد اتفاق 16 يناير 1987 بين المغرب وإيطاليا حول مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وكذا البروتوكول المحلق به حول نفس الموضوع بتاريخ 16 دجنبر 1996 بروما، وهناك أيضا اتفاق بين المغرب والبرتغال يهم التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب ثم التوقيع عليه في 28 أبريل 1992 بلشبونة وقد حدد هذا الاتفاق مجالات التعاون في:

- تبادل المعلومات المتعلقة بالمنظمات الإرهابية.
- تبادل الخبرات والمعلومات من أجل التحسين المستمر للإجراءات الأمنية في المطارات والموانئ.
- تشكيل لجنة مختلفة متكونة من مسؤولين بالمصالح الأمنية للبلدين، قصد متابعة التباحث والتعاون المشترك[17].

أما مع الجارة إسبانيا فقد تم التوقيع على الاتفاق الأمني المغربي-الإسباني بين وزيري داخلية البلدين في 10 ماي 2004، تم الاتفاق بموجبه على توثيق التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب وقضايا أخرى على رأسها الهجرة السرية، وهكذا جاء الاتفاق الأمني متضمنا للنقط التالية[18]:

-تكثيف تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الإسبانية والمغربية حول الشبكات الإرهابية.

-تبادل الخبرات بين الطرفين، حيث يقوم ضباط إسبان بتكوين مغاربة على أحدث طرق تفكيك الشبكات الإرهابية وتعقب أعضائها.

-تبادل القضاة حيث سيكون قاضي إسباني في الرباط ومغربي في مدريد، مهمتهما السهر على الإجراءات الإدارية والقضائية الخاصة بتسليم ومحاكمة الإرهابيين.

ويبقى أهم اتفاق ثنائي أمني يوقعه المغرب مع دولة أورو متوسطية، هو اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بين المغرب وفرنسا يوم 30 ماي 2003، مباشرة بعد أحداث 16 ماي التي اكتوى بها المغرب، وتشتمل هذه

[16]- مصطفى الخلفي، المغرب والحملة الأمريكية على الإرهاب، مجلة الفرقان، العدد 2002.47 ص: 29-30.
[17]- يوسف بجاجا، حينما يكافح المغرب الإرهاب بالنيابة، جريدة الأيام، العدد 6.72-12 فبراير 2003 ص: 10.
[18]- عزيز الساطوري، المغرب وإسبانيا يتفقان على مكافحة الإرهاب، الاتحاد الاشتراكي عدد 7576، ماي 2004 ص: 1.

الاتفاقية على أربعة بنود تدخل كل منها في إطار مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث تحدد المادة الأولى من الاتفاق كافة المجالات الأمنية للتعاون بدءا بالتكوين والتدريب في المجال الأمني، تبادل المعلومات والخبرات، إلى التعاون القضائي... إلخ[19].

وقد تدعم التعاون المغربي-الأوربي في المجال الأمني بتفعيل الحوار 5+5 الذي انعقدت دورته الأولى في روما خلال شهر أكتوبر 1990، ويظم هذا الحوار المغاربي المتوسطي كل من تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا والمغرب من الجانب المغاربي وفرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال ومالطا من الجانب الأوروبي، وتوالت اجتماعات وزراء خارجية الدول الأورو متوسطية في إطار حوار 5+5 في لشبونة 2001 وطرابلس في ماي 2003، إلا أن قمة تونس تعتبر أهم هذه القمم لأنها تبقى أول اجتماع على مستوى رؤساء وملوك الدول الأورو متوسطية، كما أن بيانها الختامي اعتبر في حينه خطوة نوعية في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أجمع الملوك والرؤساء الحاضرين على النقط التالية:

-إدانة الإرهاب بكافة أشكاله بما في ذلك الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات.

-العمل الجماعي من أجل مكافحة الإرهاب الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة، مع الالتزام بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بالإرهاب كما دعا الحاضرون إلى ضرورة إبرام اتفاقية عامة حول الإرهاب[20].

إن إشكالية الإرهاب الدولي في نطاق الشراكة الأور متوسطية احتمل أكثر من قراءة، فإذا كان الكل يتفق على ضرورة التعاون الأمني الجماعي لمكافحة الإرهاب فإن هناك اختلاف عميق بين وجهتي نظر أوربا ودول اتحاد المغرب العربي حول المقاربة المثلى لتحقيق هذا المبتغى، ففي الوقت الذي يركز فيه الطرف الأوربي على المقاربة الأمنية المحضة، دعت دول المغرب العربي إلى ضرورة تجاوز هذا المنطق والتصدي لجذور الظاهرة وليس فقط إلى تمظهراتها بمعنى ضرورة تبني المقاربة التنموية الشاملة.

[19] عزيز الساطوري، المرجع السابق، ص: 3.
[20]- حسن عبابية، الفضاء الأورو متوسطي رؤية جيو سياسية، رسالة الأمة، 9 دجنبر 2003 ص: 3.

2- التعاون المغربي-الأمريكي

كان لأحداث 11 شتنبر 2001 ومناخ الصدمة العالمية الذي خلفته، الأثر البالغ على العلاقات الدولية، بعودة تنامي القضايا الأمنية ولم تسلم العلاقات المغربية-الأمريكية من تأثير وتداعيات تلك الأزمة، حيث أصبح التعاون والتنسيق الأمني بين الطرفين يحظى بالأولوية على باقي أشكال التعاون الأخرى[21].

وعلى الرغم من أن المغرب كان قبل أحداث 16 ماي 2003 بعيدا عن موقع الصراع، حيث كانت جل المؤشرات تؤكد على عدم وجوده ضمن الدول المصدرة للتهديد الإرهابي الموجه للمصالح الأمريكية مثلما هو الحال مع أفغانستان واليمن...إذ استثنته أمريكا من المساعدات الخاصة بالحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، إلا أن المغرب انزلق نحو تبعية مفرطة للموقف الأمريكي، وحاول تبوأ دور قيادي مغاربي ضمن الحملة الأمريكية على الإرهاب[22].

وتبعا لذلك ومباشرة بعد أحداث 11 شتنبر 2001 عبر العاهل المغربي محمد السادس في استجواب له مع مجلة "باري ماتش" الفرنسية عن إدانته المطلقة للإرهاب، وأكد أن الذين قاموا بمثل هذه الأعمال لا يمتون للإسلام بصلة، وإمعانا في إبراز مظاهر التضامن، نضم قداس ديني في كتدرائية الرباط، حيث شاركت فيه شخصيات رسمية وحزبية مغربية بارزة، كما وجه العاهل المغربي برقية مواساة للرئيس الأمريكي، تضمنت التنديد بهذا العمل الهمجي المضاد لكل المبادئ والقيم الإنسانية[23].

وفي المقابل نوهت السفيرة الأمريكية بالمغرب توتويلر بالموقف المغربي حيث قالت بهذه المناسبة: "أعتقد أن هذه المساندة كانت صادقة ونابعة من الأعماق وتنم عن شجاعة سياسية... ويعود هذا إلى التاريخ المشترك للبدين[24]...

وقد شكل اعتقال ومحاكمة أفراد ما يسمى بالخلية النائمة للقاعدة التي أعلنت السلطات المغربية عن اكتشافها بالمغرب في صيف 2002، والتي تسللت للمغرب وكانت تهيئ لأعمال إرهابية ضد البواخر الأمريكية، التي تعبر مضيق جبل طارق، أحد المؤشرات الهامة على تعاون السلطات المغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 شتنبر 2001[25]، هذا بالإضافة إلى تسليم

---

[21]- عادل مساوي، الديبلوماسية المغربية، السمات والتحديات، محلة وجهة نظر، العدد 18 شتاء 2003، ص: 42.

[22]- مصطفى الخلفي، المرجع السابق ص: 29.

[23]- التقرير الاستراتيجي للمغرب، 2001-2002- ص: 39.

[24]- التقرير الاستراتيجي للمغرب، المرجع السابق، ص: 40.

[25]- دنيا العشي، مسألة حقوق الإنسان في إطار الحرب الدولية على الإرهاب، د.د.ع.م، جماعة محمد الخامس أكدال الرباط، 2004 ص: 115.

الولايات المتحدة الأمريكية لخمسة معتقلين مغاربة كانوا محتجزين في قاعدة غوانتامو الأمريكية، للسلطات المغربية قصد التحقيق معهم ومحاكمتهم استنادا إلى قانون مكافحة الإرهاب بعدما استجابت واشنطن لطلبات السلطات المغربية، وما تنبغي الإشارة إليه هو أن 12 عضوا من المغاربة الأفغان لازالوا معتقلين في قاعدة غوانتانامو[26].

إن أولوية واشنطن في التعاون مع المغرب هي تطويق الإرهاب ومحاصرة الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا، حيث ترشح أمريكا المغرب لأن يضطلع بأهم الأدوار الأمنية في محور شمال إفريقيا خصوصا بعدما منحته أمريكا صفة الحليف الاستراتيجي خارج حلف الناتو، وتعزيز التعاوني الأمني المغربي الأمريكي بعد أحداث 16 ماي 2003 التي عرفها المغرب من خلال تضامن الرئيس الأمريكي مع الشعب المغربي عن طريق رسالة بعث بها إلى الملك محمد السادس مباشرة بعد الحادث، وكانت فرصة أيضا لإنزال أمني استخباراتي أمريكي وأوروبي بالمغرب لمساعداته على إلقاء القبض على منفذي تلك الهجمات، وهو ما تم فعلا بعد تأكيد السلطات المغربية على تورط ما يسمى بجماعة السلفية الجهادية في هذه الأحداث الأمر الذي أدى إلى حملة اعتقالات واسعة النطاق في صفوف أعضاء الجماعة، وتم الحكم عليهم بأشد العقوبات وفقا لقانون مكافحة الإرهاب رقم 03-03 الذي صادق عليه البرلمان المغربي في 21 ماي 2003، كما تم إرسال العديد من الأطر الأمنية العليا بالمغرب، إلى الولايات المتحدة الأمريكية قصد التكوين والتدريب والاطلاع على أحدث تكنولوجيا محاربة الإرهاب التي تعمل أمريكا على تطويرها.

وبعد وصول تقارير أمنية تحذر من عودة القاعدة والتنظيمات الإسلامية المتطرفة إلى اختراق تراب المغرب العربي، عملت أمريكا على إعداد استراتيجية عسكرية تشمل تعزيز التعاون العسكري مع هذه الدول، حيث توالت زيارة العديد من الجنرالات الأمريكيين ونظرائهم من الحلف الأطلسي إلى كل من المغرب والجزائر وتونس، كما شملت مناورات عسكرية مشتركة وإبرام صفقات عسكرية، حيث نجحت الجزائر في الحصول على معدات عسكرية ومناظر ليلية لمساعداتها في مكافحة الإرهاب[27]، كما أن المغرب تمكن من توقيع اتفاقية تعاون مع أمريكا في شتنبر 2001 شملت ميدان الاستعمالات السليمة للطاقة النووية، كتتويج للتعاون المثمر بين البلدين في هذا المجال، حيث ثم إنشاء المركز الوطني للوقاية من الإشعاعات النووية والوحدة النموذجية لتعقيم الأغذية بواسطة الأشعة بطنجة، وأخيرا المركز الوطني للعلوم والتقنيات

[26]- أنس مزور، واشنطن ترحل مغاربة غوانتانامو إلى الرباط، جريدة الأيام العدد 24،140-30 يونيو 2004 ص: 10.
[27]- التقرير الاستراتيجي للمغرب، 20002/2001 ص: 39.

النووية، وهذا طبعا يشكل قاعدة صلبة لدخول المغرب ميدان التكنولوجيا النووية وتوظيفها في البحث المتطور للمواد والطب النووي والاستعمالات الصناعية والزراعية[28].

وقد ظهرت نتائج انخراط المغرب في الحملة الأمريكية على الإرهاب وتكثيف حركة التعاون الأمني بين الحكومة المغربية والأجهزة الأمنية الأمريكية، في ميزانية 2003 الخاصة بالعمليات الخارجية لأمريكا، التي قدمتها الخارجية الأمريكية في أوسط أبريل 2002، حيث رفعت المساعدات العسكرية من 3.5 مليون دولار سنة 2000 إلى 5 مليون دولار، كما رفعت الميزانية الخاصة ببرنامج التدريب العسكري إلى 3 مليون دولار فضلا عن مساعدات أخرى[29].

إن اهتمام واشنطن بالمغرب العربي عموما والمغرب على وجه الخصوص لا يقتصر فقط على ما هو أمني أي ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، بل يتعداه إلى ما هو سياسي اقتصادي بالأساس بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي الهام للمغرب باعتباره منفذا إلى أوربا وإفريقيا خاصة بعد إبرام اتفاق التبادل الحر بين المغرب وأمريكا في يونيو 2004، زد على ذلك استفادة المغرب من المساعدة المالية التي يقدمها برنامج "حساب تحدي الألفية" الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، كلها أمور تؤكد على الرهانات الأمريكية في المنطقة من خلال المغرب والتي يمكن إجمالها في الرغبة الأمريكية في السيطرة على منطقة المغرب العربي، بغية كسر شوكة أوربا خصوصا فرنسا التي تعتبر هذه المنطقة من قواعدها القديمة[30]، وفي المقابل يراهن المغرب على الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دعم موقفه في قضية الصحراء بالنظر إلى مكانتها ووزنها على الصعيد العالمي، زد على ذلك تجربتها الكبيرة في حل النزاعات الدولية .

وفي نفس الإطار يندرج الحوار المتوسطي للناتو-تم تأسيسه سنة 1949 بمبادرة أمريكية-الذي انطلق مع نهاية 1994 بين حلف الناتو ودول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وهدفه هو استتباب الأمن والاستقرار الجهويين، اللذين يعتبران من أهم أهداف الحلف الأطلسي، واللذين يعرفان خصوصا بعد أحداث 11 شتنبر 2001 تحديات كبرى يأتي على رأسها الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل[31].

---

[28]- المرجع نفسه، ص: 40

[29]- مصطفى الخلفي، المرجع السابق ص: 30.

[30]- جميل بن منصور، المغرب العربي ولعبة شد الحبل بين واشنطن وباريس، النضال الديمقراطي، العدد 4012 يوم 26 دجنبر 2003 ص: 4 و 5.

[31]- صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية العدد 129 يوليوز 1997، ص: 69.

تعود مشاركة المغرب في الحوار المتوسطي للناتو إلى سنة 1995 حيث كان المغرب قبل هذا التاريخ يرفض المشاركة فيه وذلك لسببين مختلفتين، أولهما عضوية المغرب في مجموعة TREVI التي وضعت محاربة كل ما يهدد أمن وسلامة دول هذه المجموعة على رأس اهتماماتها وأهدافها، انطلاقا من الجريمة المنظمة وانتهاء بتهريب المخدرات، أما سبب الثاني فيتمثل في إصرار المسؤولين المغاربة على أن المغرب لا يتوفر على جماعات إرهابية وأنه بعيد من بؤر التوتر الإرهابية[32]، وهو الأمر الذي كذبته أحداث 16 ماي 2003 التي عرفتها مدينة الدار البيضاء وقلبها أحداث أطلس أسنى بمراكش مع اختلاف في حجم الخسائر.

وهكذا ففي فبراير 2003 أجرى المغرب والحلف مشاورات في إطار الحوار المتوسطي الجاري بين المنظمة وبلدان جنوب شرق البحر المتوسط، كان موضوعها الأساسي هو الحد من الهجرة السرية وكذا مكافحة الإرهاب الدولي خصوصا بعد أحداث 11 مارس 2003 التي عرفتها إسبانيا[33].

أما قمة إسطنبول في يونيو 2004 فقد حظي فيها المغرب بأنظار دول الحلف الأطلسي وخاصة إسبانيا التي اقترح رئيس حكومتها "خوسي لويس رودريغيثسبتيرو" تطوير العلاقات الأطلسية مع المغرب إلى مستوى تلك الموجودة حاليا بين الحلف وروسيا وأوكرانيا مثلا، أما البيان الختامي لقمة إسطنبول فقد أكد على الأهمية التي يوليها الحلف لتعاونه مع دول الحوار خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق تكثيف وتنسيق التعاون في المجال الدفاعي، بتفعيل مختلف الآليات المتوفرة بما في ذلك مفهوم ما يعرف ب "الشراكة من أجل السلام"، ويتوقع أن تزداد أهمية الحوار بالنظر إلى الاهتمام المتزايد بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليس من الناحية الأمنية فقط، خصوصا مع تصاعد موجة الإرهاب، ولكن من الناحية الاقتصادية كذلك[34].

وبشكل عام إذا كان التعاون ضد ظاهرة الإرهاب ينبع من الاقتناع المشترك بخطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين، فإن معالجة أسبابها تبقى هي الأجدر بالاهتمام والعناية بدل التركيز على نتائجها ومقاربتها أمنيا وعسكريا وهو أمر لا يؤدي إلا إلى قيام عنف مضاد في إطار ردود فعل "شرعية"، تدفعها الرغبة في تحقيق المساواة والتكافؤ بين دول الشمال ودول الجنوب، وهذا لا يعني تبرير الأفعال الإرهابية وإنما هي دعوة لدول الشمال بلهجة عنيفة لا ترقى إلى مستوى الإرهاب الذي يبقى فعلا مرفوضا ومنبوذا.

---

[32] التقرير الاستراتيجي للمغرب، 2002/2001، ص: 120.

[33]- التقرير الاستراتيجي للمغرب، 2005/2003، ص: 110-111.

[34]- التقرير الاستراتيجي للمغرب 2005/2003 ص: 112.

ويتبين من خلال استعراض أوجه التعاون المغربي–الغربي في مجال مكافحة الإرهاب أن المغرب استطاع بناء شراكات استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، ارتكزت على تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتكوين الأمني، والتعاون القضائي، وتنسيق الجهود لمواجهة التهديدات الإرهابية العابرة للحدود. وقد أسهم هذا التعاون في تعزيز القدرات الأمنية المغربية، وتطوير آليات الوقاية والتدخل، وترسيخ مكانة المغرب باعتباره شريكاً موثوقاً في مكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي. غير أن هذا التعاون يواجه في المقابل عدداً من التحديات، تتمثل في هيمنة المقاربة الأمنية على حساب المقاربات الوقائية والتنموية، وتباين أولويات الشركاء، فضلاً عن تأثر التعاون بالاعتبارات الجيوسياسية والمصالح الاستراتيجية للدول الغربية. ومن ثم، فإن تعزيز فعالية هذا التعاون يقتضي تحقيق توازن بين المتطلبات الأمنية ومعالجة الأسباب البنيوية المؤدية إلى التطرف، بما يضمن استدامة الجهود المشتركة في مواجهة التهديدات الإرهابية المتجددة.

خاتمة

تبرز دراسة المساهمة المغربية في مجال مكافحة الإرهاب أن المملكة استطاعت على امتداد العقود الأخيرة، بناء نموذج متماسك في مواجهة هذه الظاهرة المعقدة مستندة إلى رؤية استراتيجية تجمع بين البعد الوطني والانخراط الفاعل في جهود التعاون الإقليمي والدولي. فقد أدرك المغرب مبكراً أن الإرهاب لم يعد تهديدا محليا أو إقليميا محدود النطاق، بل أصبح ظاهرة عابرة للحدود تتطلب تنسيقاً مستمراً بين الدول وتكاملا بين مختلف الآليات الأمنية والقضائية والسياسية والتنموية.

وفي هذا الإطار، شكل التعاون العربي أحد المرتكزات الأساسية للسياسة المغربية في مكافحة الإرهاب، من خلال المشاركة الفاعلة في مؤسسات العمل العربي المشترك، والإسهام في بلورة الاستراتيجيات الأمنية العربية، ودعم الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية والإعلامية العربية. كما حرص المغرب على جعل مكافحة الإرهاب جزءاً من مشروع أوسع يروم تعزيز الأمن والاستقرار في الفضاء العربي، انطلاقاً من قناعة مفادها أن الأمن الجماعي العربي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تضافر الجهود وتوحيد الرؤى والآليات.

وبالموازاة مع ذلك، عمل المغرب على تطوير شبكة واسعة من الشراكات مع القوى الغربية، وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مستفيدا من موقعه الجيو-استراتيجي ومن مكانته كشريك موثوق في قضايا الأمن الإقليمي والدولي. وقد تجسد هذا التعاون في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية والتكوين والتدريب الأمني والتعاون القضائي ومواجهة الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما أسهم انخراط المغرب في عدد من المبادرات المتوسطية والأطلسية في تعزيز حضوره كفاعل مسؤول في منظومة الأمن الدولي.

غير أن ما يميز التجربة المغربية هو عدم اختزال مكافحة الإرهاب في بعدها الأمني فقط، بل اعتماد مقاربة شمولية متعددة الأبعاد تقوم على معالجة الأسباب البنيوية المؤدية إلى التطرف من خلال تعزيز التنمية البشرية، وتوسيع فرص الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وإصلاح الحقل الديني ونشر قيم الوسطية والاعتدال والتسامح، وهي مقاربة أثبتت أن نجاح السياسات الأمنية يظل رهينا بوجود سياسات موازية تستهدف الوقاية من التطرف وتجفيف منابعه الفكرية والاجتماعية.

وعليه، فإن التجربة المغربية تسعى من خلال مقاربتها إلى التوفيق بين متطلبات الأمن واحترام دولة القانون وبين الانفتاح على التعاون الدولي والحفاظ على الخصوصيات الوطنية، كما تؤكد أن فعالية مكافحة الإرهاب تقتضي اعتماد رؤية متكاملة تجعل من التعاون الدولي والتنمية المستدامة والحكامة الأمنية الرشيدة مرتكزات أساسية لبناء مجتمعات أكثر أمنا واستقرارا، ومن ثم فإن المغرب أضحى بفضل تراكم خبراته ومبادراته في هذا المجال فاعلا إقليميا ودوليا مؤثرا في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

لائحة المراجع:

- أحمد محمد رفعت، صالح بكر الطيار، الإرهاب الدولي، مركز الدراسات العربي الأوروبي باريس 1998.
- أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الطبعة الأولى 1423/2002.
- أنس مزور، واشنطن ترحل مغاربة غوانتانامو إلى الرباط، جريدة الأيام العدد 24،140-30 يونيو 2004.
- التقرير الاستراتيجي للمغرب 2005/2003.
- التقرير الاستراتيجي للمغرب، 2001-2002.
- التقرير الاستراتيجي للمغرب، 2005/2003.
- جميل بن منصور، المغرب العربي ولعبة شد الحبل بين واشنطن وباريس، النضال الديمقراطي، العدد 4012 يوم 26 دجنبر 2003.
- حسن عبابية، الفضاء الأورو متوسطي رؤية جيو سياسية، رسالة الأمة، 9 دجنبر 2003.
- دنيا العشي، مسألة حقوق الإنسان في إطار الحرب الدولية على الإرهاب، دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جماعة محمد الخامس أكدال الرباط، 2004.
- الرفاعي طاهر فلوس، التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 2000.
- سمير صارم، أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، بيروت 2000.
- صلاح سالم، الناتو بين مرحلتين، مجلة السياسة الدولية العدد 129 يوليوز 1997.
- عادل مساوي، الديبلوماسية المغربية، السمات والتحديات، محلة وجهة نظر، العدد 18 شتاء 2003.
- عبد الصمد سكر، التعاون الدولي الأمني في مكافحة الجرائم المعاصرة، القاهرة 1998 ص: 132.
- عزيز الساطوري، المغرب وإسبانيا يتفقان على مكافحة الإرهاب، الاتحاد الاشتراكي عدد 7576، ماي 2004.
- مصطفى الخلفي، المغرب والحملة الأمريكية على الإرهاب، مجلة الفرقان، العدد 2002.47.
- يوسف بجاجا، حينما يكافح المغرب الإرهاب بالنيابة، جريدة الأيام، العدد 6.72-12 فبراير 2003.